



أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

المرصد شؤون فلسطينية

2018/02/07 م

المحتويات

- 3 مجلس الوزراء يقرر بدء العمل على "فك الارتباط" ويقرّ الموازنة
- 9 هل من عدوان جديد ضد غزة؟
- 11 الرئيس في احتفالية القدس عاصمة الشباب الإسلامي 2018: نحن أصحاب القرار وهذا القلم فقط الذي يوقع
- 15 مصادر: تشكيل مجلس مؤقت لإنقاذ قطاع غزة
- 17 الحكومة الفلسطينية تدين اتهام هنية بالارهاب
- 18 ما بين عز الدين القسام وأحمد جرار



رام الله - معا - 2018\2\6

استمع مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدها اليوم الثلاثاء في مدينة رام الله برئاسة الدكتور رامي الحمدالله رئيس الوزراء، إلى تقرير مفصل من رئيس الوزراء حول نتائج مشاركته في الاجتماع الطارئ للجنة تنسيق مساعدات الدول المانحة لفلسطين الذي عقد في مقر الاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل، بمشاركة واسعة من الدول المانحة الرئيسة وممثلي المؤسسات الدولية، واللقاءات التي عقدها على هامش الاجتماع مع كل من الممثل الأعلى لسياسة الأمن والشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي "فيدريكا موغريني"، ووزيرة خارجية النرويج "اين ماري اريكسن"، كل على حدة، حيث بحث خلالهما سبل اتخاذ خطوات عملية لإنقاذ حل الدولتين، وضرورة قيام الاتحاد الأوروبي بدور فعال في عملية السلام، وصولاً إلى تجسيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، والزام إسرائيل بوقف انتهاكاتها، لا سيما وقف التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي واعتقال المواطنين، وخاصة الأطفال.

كما أكد رئيس الوزراء خلال اللقاءات على أهمية خروج مؤتمر المانحين بمواقف إيجابية تجاه استمرار دعم بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، ودعم المشاريع التنموية، وخاصة في قطاع غزة، والضغط على إسرائيل لرفع كافة القيود عن الاقتصاد الوطني الفلسطيني، بالتوازي مع مسار سياسي للوصول إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام 1976 وعاصمتها القدس الشرقية.

وأطلع المجلس على نتائج لقاءه مع وزير الخارجية المصري "سامح شكري"، والذي بحث معه آخر المستجدات السياسية، وتطورات سير المصالحة الوطنية، وثمن الدور المصري الراعي للمصالحة الوطنية، والانتصار لفلسطين في المحافل الدولية، لا سيما مساندة جهود القيادة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس "محمود عباس" في حشد الدعم الدولي لصالح حقوق شعبنا في الحرية والعودة وتقرير المصير.

وأشار رئيس الوزراء إلى أنه استعرض أمام المجتمعين أهم الإنجازات لعمل الحكومة، ومنها الإصلاحات في إدارة المال العام، وزيادة الإيرادات، وخفض العجز وديون القطاع الخاص، رغم انخفاض الدعم الخارجي، وهو ما أدى إلى خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما استعرض أجندة السياسات



الوطنية 2017 - 2022 التي أقرتها الحكومة والتي تهدف إلى تقديم خدمات عالية الجودة وحماية الفئات الضعيفة والمهمشة في فلسطين، موضحاً أن الخطة التنموية تركز خلال السنوات الخمس القادمة على زيادة الاستثمارات في مجالات البنية التحتية، بما في ذلك بناء شبكات المياه التي تخدم القطاع الزراعي، وتعزيز التواصل من خلال تحسين شبكات النقل والاتصالات، وكذلك تنفيذ استراتيجية الإدماج المالي، وزيادة إمدادات الكهرباء، وإنشاء مدن صناعية جديدة.

وأكد رئيس الوزراء أن العقبة الرئيسية أمام وجود اقتصاد فلسطيني قوي تتمثل في التوسع الاستيطاني وسيطرة الاحتلال العسكري الإسرائيلي على الأرض بما فيها المناطق المسماة "ج" وفرض القيود على التنمية الفلسطينية في تلك المناطق، حيث دعا رئيس الوزراء الدول المانحة إلى مطالبة إسرائيل بإزالة القيود على الفلسطينيين في هذه المناطق، وليس فقط تخفيفها، بالإضافة إلى دعم مشاريع مهمة سيادية من أجل دعم السيادة الوطنية، وعدم إعاقة تنفيذ مشاريع سيادية مثل إنشاء المطار والميناء وبناء مدن جديدة ومراقبة الحدود في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وطالب رئيس الوزراء المجتمع الدولي بالمساعدة في تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية في غزة، ولا سيما في قطاعات الطاقة والمياه والتعليم، ومنها إمدادات الغاز الطبيعي اللازمة لتطوير قطاع الطاقة في غزة، وإنشاء محطة تحلية المياه، بالإضافة إلى بناء مئة مدرسة جديدة في قطاع غزة. حيث أكد على أن أهم مهمة لحكومة الوفاق الوطني هي إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية واستكمال عملية إعادة الإعمار نتيجة العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة، وهو ما يستوجب تمكين حكومة الوفاق الوطني تمكيناً شاملاً في كافة المجالات، وإزالة كافة المعوقات التي تحول دون أداء مهامها في قطاع غزة.

وفي هذا السياق، أعرب المجلس عن شكره العميق لالتزام الاتحاد الأوروبي بتقديم رزمة مساعدات جديدة بمبلغ 42.5 مليون يورو لفلسطين، مخصصة لتعزيز صمود أهالي القدس الشرقية، والوجود الفلسطيني في المدينة من خلال أنشطة تستهدف الشباب والقطاع الخاص، بالإضافة إلى دعم الإصلاحات في مجال السياسات وتعزيز المالي وتعزيز الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز المجتمع المدني الفلسطيني، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتوفير الوصول إلى المياه والطاقة، وذلك كجزء من رؤية الاتحاد الأوروبي من حل الدولتين وبأن تكون القدس عاصمة لإسرائيل وفلسطين، وكذلك الرزمة



الإضافية من التمويل والتي تم تبنيها مسبقاً وتشمل مبلغ 158.1 مليون يورو من المساعدات المباشرة لدعم السلطة الوطنية في الإيفاء بنفقاتها التشغيلية من الرواتب، ومخصصات التقاعد، ومساعدة العائلات الفقيرة، ومستشفيات القدس الشرقية، وتقديم الخدمات العامة، بالإضافة إلى تقديم مبلغ 107 مليون يورو للأونروا، ومبلغ 18 مليون يورو لدعم الاستثمار الإنتاجي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

واستعرض وزير المالية والتخطيط أمام المجلس المبادئ الرئيسية للموازنة العامة للسنة المالية 2018، مشيراً إلى أن سياسة الموازنة تعتبر امتداداً واستكمالاً لما تم تبنيه منذ العام 2014، والهادفة بشكل أساسي إلى تخفيض العبء الضريبي للأفراد، خاصة ذوي الدخل المتدني، وتحفيز نمو وثبات الشركات الناشئة والصغيرة، وعلى تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية في تطبيق السياسات الضريبية، مع الأخذ بعين الاعتبار التباين في الدخل الفردي والوضع الاقتصادي بين المحافظات الشمالية والجنوبية، كما أوضح أن الموازنة تتبنى إجراءات ضريبية تحفيزية جديدة تهدف إلى توظيف واستيعاب الخريجين، وعلى تحفيز البنوك والمؤسسات المالية لتوظيف حصة أكبر من نشاطاتها لتوجيه التمويل لصالح الشركات الصغيرة والناشئة.

وأكد وزير المالية والتخطيط أنه بتنفيذ موازنة 2018 تصبح المنظومة الضريبية الفلسطينية من الأكثر تقدماً وتحفيزاً بالمقارنة مع دول الجوار، مشيراً إلى أن تقوية المركز المالي للسلطة الوطنية هو شرط مسبق يحكم كل ما سيتم العمل به في العام 2018، لكي تتمكن السلطة الوطنية من الوفاء بالالتزامات المالية الإضافية.

واعتبر وزير المالية والتخطيط أن تحقيق المصالحة يمثل فرصة وعاملاً مساعداً للمضي قدماً بالإسراع في تنفيذ الإصلاح المالي والتغلب على مقاومة التغيير، وإتاحة المجال لتبني إقامة مشاريع تنمية جديدة في قطاع غزة كمشاريع البنية التحتية، والكهرباء، والمياه، بالإضافة إلى توحيد الطاقات والموارد، وترشيد النفقات والخروج من الأعباء المالية غير المبررة التي تراكمت عبر السنوات، وأكد على ضرورة أن تكون السياسات المالية قابلة للديمومة، وتتجنب اللجوء إلى الزيادة في المديونية والاقتراض إلا في الحالات القصوى وعند ضمان قدرة السلطة الوطنية على سدادها، بالإضافة إلى الاستمرار في سياسة تسديد المتأخرات، وعدم تمويل العجز بشكل غير مباشر عن طريق تراكم المتأخرات كجزء أساسي من سياسة



موازنة 2018، كما أشار وزير المالية والتخطيط إلى الاستمرار في تقوية المركز المالي لهيئة التقاعد الفلسطينية، وبذل كل الجهود لتنمية وتطوير المقدرة الذاتية لتقليل الاعتماد على الدعم المالي الخارجي.

وأشاد المجلس بجهود وزارة المالية والتخطيط لإعداد الموازنة رغم المعوقات والتحديات والمتغيرات، وقرر المجلس إقرار مشروع قانون الموازنة للعام 2018، في قراءتها الثانية، على أن يتم إقرارها بشكل نهائي بعد مناقشتها والتوافق بشأنها مع الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي الفلسطيني، تمهيداً لإحالتها إلى سيادة الرئيس لإصدارها قراراً بقانون.

وفي سياقٍ آخر، ناقش المجلس القرارات الأخيرة لاجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبما يشمل البدء بإعداد الخطط والمشاريع لخطوات فك ارتباط مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المستويات السياسية والإدارية والاقتصادية والأمنية، وبما يشمل التحرر من قيود اتفاق باريس الاقتصادي، بما يلبي متطلبات النهوض بالاقتصاد الوطني، والتحرر من تبعات الربط القسري مع الاقتصاد الإسرائيلي وإعطاء الأولوية للنهوض بالاقتصاد الوطني ودعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية والإسلامية والدول الصديقة ودول الاتحاد الأوروبي، وقرر المجلس تشكيل لجنة من الوزارات المختصة للبدء بإعداد الدراسات والمشاريع والمقترحات للشروع بتلك الخطوات بما في ذلك تشكيل لجنة لدراسة الانتقال من استخدام عملة الشيكل إلى أي عملة أخرى ودراسة إمكانية إصدار عملة وطنية.

ورحب المجلس باستعداد فلسطين، وتحت رعاية الرئيس، لإطلاق احتفالية برنامج "القدس الشريف عاصمة الشباب الإسلامي لعام 2018" في رام الله مساء اليوم، والذي يتضمن برنامجاً متكاملًا سيتم تطبيقه، على مدار عام، ويهدف إلى تفعيل الأنشطة الشبابية والتي يشارك في تنظيمها منتدى الشباب الإسلامي للحوار والتعاون، باعتباره منظمة دولية تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. وأعرب المجلس عن ترحيبه بالوفود المشاركة في هذا الحدث الهام، وأكد أن البرنامج يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة تتمثل بالتأكيد للعالم على أهمية القدس وطابعها الإسلامي، وما تجابهه من تحديات غير مسبوقة، وتمهد الطريق للتعاون الفعلي بين الشباب من مختلف أنحاء العالم العربي وفلسطين، بالإضافة إلى تعزيز بناء قدرات الشباب الفلسطيني، وتحقيق وحدته، من خلال الحوار الجاد البناء. مؤكداً أن الجانب الفلسطيني، يعمل بنشاط دؤوب مع منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة واسعة من الشباب الفلسطيني من أجل الدفع باتجاه أن تحقق



الاحتفالية نجاحاً كبيراً على مدار العام بحيث تصب مخرجاتها في مصلحة الشباب الفلسطيني، ووحدة الأمة وزيادة الوعي الدولي بعدالة القضية الفلسطينية. ويعتبر برنامج "القدس عاصمة الشباب الإسلامي" أول تطبيق عملي للموقف الجماعي للدول الأعضاء، الذي تم الإعلان عنه في القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي، التي عقدت في اسطنبول في كانون الأول 2017.

وأكد المجلس رفضه وإدانتته لقرار وزارة المالية الأمريكية بإدراج رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية على قائمة الإرهاب، واعتبر المجلس أن هذا القرار يوفر لإسرائيل غطاءً لاستمرار جرائمها بحق أبناء شعبنا وقيادته، في الوقت الذي تصمت فيه الإدارة الأمريكية عن إرهاب الدولة المنظم الذي تمارسه قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين بتعليمات رسمية وتشجيع من الحكومة الإسرائيلية.

وأدان المجلس الاقتحامات اليومية لجيش الاحتلال، واستباحته للمدن والقرى والمخيمات، والتي كان آخرها الحملة الوحشية التي طالت جنين وبلداتها ومخيمها الصامد، والتي أقدمت خلالها على هدم البيوت واعتقال العشرات، وإصابة العديد من أبناء شعبنا، الأمر الذي يتطلب سرعة توفير الحماية الدولية أمام هذه الجرائم، وقيام المجتمع الدولي بمحاسبة ومحاكمة الاحتلال على هذه الجرائم المستمرة ضد أبناء شعبنا.

كما أدان المجلس ممارسات حكومة الاحتلال ضد المواطنين الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة، وحذرت من الأخطار المترتبة على فرض ضرائب بمئات ملايين الدولارات على الكنائس والمؤسسات التابعة لها صحياً وتعليمياً ومجتمعياً في القدس وعلى أوامر التهجير، التي تستهدف التجمعات البدوية في محيط القدس ومناطق الأغوار الفلسطينية، ودعت دول العالم الى التدخل والضغط على حكومة إسرائيل للحيلولة دون ترحيل المواطنين من هذه التجمعات بهدف استكمال أحد أكثر مشاريع الاستيطان والتهويد خطورة من خلال مواصلة العمل بالمخطط الاستيطاني المعروف في منطقة (E1) لتكريس مشروعها الاستيطاني الكبير بالسيطرة على كامل محيط القدس المحتلة وتقطيع أوصال الضفة الغربية، بالإضافة إلى مصادقة حكومة الاحتلال مؤخراً على شرعنة البؤرة الاستيطانية العشوائية وغير الشرعية التي تسمى "خفات جلعاد" والإعلان عنها كمستوطنة جديدة في الضفة الغربية.

وتقدم المجلس بالتهنئة والتبريك إلى مركز حفظ التراث التابع لوزارة السياحة والآثار بمناسبة فوزه بالمركز الأول لجائزة "حفظ التراث الثقافي في المنطقة العربية (المواقع والمتاحف) من المركز الإقليمي لحفظ التراث



الثقافي - ايكروم /الشارقة، حيث احتل المشروع المرتبة الأولى استناداً لمعايير الجائزة، لكونه إنجازاً يجسد أهمية إحياء الوسط العمراني التاريخي في المدن الفلسطينية من خلال جودة الترميم للمباني التاريخية وإعادة توظيفها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بمهنية معاصرة ولافتة يجعلها ترتقي لأن تكون منتجاً مستداماً متفوقاً لإثراء المشهد الحضري لهذه المدن مما يحفز المباني المجاورة في تقليد أسلوبها في تناول الموجود العمراني التاريخي لهذه المدن.

وقرر المجلس إحالة كل من مشروع قرار بقانون معدل للقرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل، ومشروع قرار بقانون هيئة الإمداد والتجهيز، وتعديل ذيل قانون الحرف والصناعات رقم (16) لسنة 1953م وتعديلاته، إلى أعضاء مجلس الوزراء لدراستها، وإبداء الملاحظات بشأنها، لاتخاذ المقتضى القانوني المناسب في جلسة مقبلة.



د. فايز أبو شمالة فلسطين أون لاين 2018\2\16

أثارت المناورات العسكرية الإسرائيلية الأمريكية غير المسبوقة على حدود قطاع غزة حفيظة الناس، ويات السؤال الدارج في كل زاوية من زوايا المجتمع: هل هنالك عدوان جديد ضد غزة؟ لماذا تجري إسرائيل مناوراتها العسكرية بكافة الأسلحة البرية والجوية والبحرية والمدرعات والمدفعية والتكنولوجية في هذه الفترة بالتحديد، وبالقرب من حدود غزة؟ وهل صارت غزة من القوى العظمى، لتحشد ضدها الجيوش الإسرائيلية والأمريكية؟

حتى الآن لا تصريح من قريب أو بعيد، ولا تلميح حتى اللحظة من قادة حركة حماس، ومن كتائب القسام، ولا تهديد ولا وعيد من قادة المقاومة للجيش الإسرائيلي كما جرت العادة في فترات سابقة، وكأن كل ما يجري خلف الحدود من تجهيزات واستعدادات ومناورات وحشود إسرائيلية وأمريكية لا يعني المقاومة من قريب أو بعيد، باستثناء تجربة إطلاق عدة صواريخ من غزة إلى البحر، تحدثت عنها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية.

عدم التحدث عن العدوان من قبل المقاومة الفلسطينية لا يعني لامبالاة المقاومة، وعدم اهتمامها، ولا يعني الترهل أو التهاون أو إغماض العين أو الجهل بما يجري، بمقدار ما يعني ضبط النفس، وتقدير الموقف بشكل دقيق، واتخاذ القرار المناسب في اللحظة المناسبة.

وحتى الآن، فإن كل ما صدر من تصريحات عن الحرب ضد غزة، وعن اشتعال الجبهة الجنوبية هي تصريحات إسرائيلية، لم تبدأ بتصريح نتياهو الذي حذر المقاومة من أي مغامرة، وأكد على عدم نية الحكومة الإسرائيلية في أي مواجهة مع المقاومة، وهذا ما تطرق له جلعاد إردان، وزير الأمن الداخلي الذي حذر من نية المقاومة اختراق الحدود الإسرائيلية براً وبحراً وجواً في المرحلة القادمة، وأن الجيش الإسرائيلي على أهبة الاستعداد.

ضمن التصريحات الإسرائيلية التي تشير إلى خطورة الأوضاع في قطاع غزة، واقتربها من حافة الانفجار جاءت تصريحات وزير الاتصالات يهودا كاتس، الذي اتهم وزير الحرب بإعاقه تحسين أحوال الناس في غزة، مما يهدد بالانفجار، وسبق ذلك رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست آفي ديختر، الذي هدد



بحرب غير مسبوقه على غزة، على خلاف تصريح رئيس جهاز الشاباك السابق آفي ديسكن الذي اتهم الحكومة بالضعف، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة.

وسط هذه اللوحة السريالية المعقدة من التحركات الميدانية والتصريحات الإسرائيلية، إلا أن شبح الحرب لما يزل بعيداً، فكل الدلائل تشير إلى عدم وجود نية جدية للقيادة السياسية الإسرائيلية بالتورط في حرب غير معلومة النتائج ضد غزة، إذ تأتي الأولوية في هذه المرحلة للجبهة الشمالية، كما أشار إلى ذلك رئيس الأركان جابي ايزنكوت، حين أكد أن العدو الأخطر على إسرائيل هو حزب الله، ثم إيران، ثم حركة حماس، ولكنه أضاف: إن الجبهة الأقرب للاشتعال سريعاً هي جبهة غزة، وهذا ما لا يرغب به قادة الجيش الإسرائيلي أنفسهم، الذين اختبروا قدرات المقاومة في ثلاث حروب سابقة، وهو ما تجمع عليه الحكومة الإسرائيلية المتطرفة التي تدرك بحكم الواقع أن لا فائدة سياسية سيجنيها الصهاينة من حرب جديدة ضد غزة، ولا قدرة لهم على تغيير الواقع، وقد يكون حال غزة المحاصرة والشاكية من العقوبات والعذاب هو الأنسب لأعدائها من محاربتها بشكل مباشر، كما صرح بذلك وزير الحرب ليبرمان، حين قال: سنترك غزة تتعذب من الحصار ومن عقوبات السلطة؛ حتى يخرج الناس في غزة بأنفسهم ضد حركة حماس!.

فهل سيخرج الناس في غزة ضد المقاومة، أم سيخرج الناس وحماس معاً إلى الحدود مع دولة الصهاينة، في زحف جماهيري عاصف، يطالب بحق العودة إلى فلسطين، ويطالب المجتمع الدولي بتطبيق قرار 181؟ الأيام القادمة تحمل لنا الجواب.



الرئيس في احتفالية القدس عاصمة الشباب الإسلامي 2018: نحن أصحاب القرار وهذا القلم فقط الذي يوقع

القدس عاصمة الشباب المسلم والمسيحي

لم نرفض أبداً أي دعوة للمفاوضات

مستمرون في مسيرة المصالحة أياً كانت العقوبات

القدس عاصمة فلسطين/ رام الله - وفا - 2018\2\7

قال رئيس دولة فلسطين محمود عباس، في كلمته خلال احتفالية القدس عاصمة الشباب الإسلامي 2018، التي أقيمت في صالة أحمد الشقيري بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، "نحن أصحاب القرار وهذا القلم فقط هو الذي يوقع".

وأكد سيادته أن القدس هي عاصمة الشباب المسلم وعاصمة الشباب المسيحي أيضاً، ولن نقبل بإعلانها عاصمة لإسرائيل، فهي عربية إسلامية مسيحية وتظاهرة اليوم دليل على ذلك.

وتابع الرئيس أن الإدارة الأميركية لم تعد تصلح أن تكون وسيطاً نزيهاً، مشدداً على أنه "لا أحد يوقع بالنيابة عنا".

وجدد الرئيس التأكيد على أن "أيدينا ممدودة للسلام ومن خلال المفاوضات، ونحن مع الحرب على الإرهاب في كل مكان في العالم"، مشدداً على "أننا لم نرفض أبداً أي دعوة للمفاوضات".

وأكد سيادته أن زيارة فلسطين والقدس ليست تطبيعاً، مشيراً إلى أنه صدر من أجلنا 705 قرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة و86 قراراً من مجلس الأمن الدولي، لكن لم ينفذ منها قرار واحد، متسائلاً: ما فائدة الشرعية الدولية والأمم المتحدة ما دامت إسرائيل فوق القانون مدعومة بالآخرين؟

وشدد الرئيس على "أننا مستمرون في مسيرة المصالحة أياً كانت العقوبات والمعوقات في طريقنا، فالمصالحة مصلحة وطنية فلسطينية ومؤمنون تماماً أنه لا دولة في غزة ولا دولة دون غزة.

وحيا سيادته المشاركين في الاحتفالية وشكرهم على مبادرتهم وتمنى الاستمرارية لها.



وفيما يلي كلمة رئيس دولة فلسطين محمود عباس:

"نحن أصحاب القرار وهذا القلم هو الذي يوقع"

بسم الله الرحمن الرحيم

"سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ" صدق الله العظيم

بهذه الآيات القرآنية نذكر القدس ونذكر الأقصى، أولى القبلتين وثاني المسجدين، وثالث الحرمين الشريفين، زهرة المدائن درة التاج عاصمة فلسطين الأبدية عاصمة الشباب المسلم، وعاصمة الشباب المسيحي أيضا، لأن الشباب المسلم والمسيحي يقفون جنبا إلى جنب وكتفا إلى كتف ليدافعوا عن الأقصى والقدس، لا زلنا نتذكر 24 تموز الماضي عندما شاهدنا بأعينا وشاهد العالم كله الناس تصلي بينهم اثنان أحدهما يحمل المصحف المبارك، والثاني يحمل الانجيل في الأقصى يصلون مع بعضهما البعض، وهذا إن دل على شيء يدل على أن هذه الأرض أرض إسلامية مسيحية بكل المقاييس ولن نسمح لأحد أن يتكلم هنا وهناك، ليقول العاصمة الموحدة، أو ينقل سفارته إليها، هذا الكلام سواء خرج من هنا أو هناك لن نقبل به ولن نسمح به.

المعركة التي حصلت في 24 تموز لا زلنا نذكرها ونذكر تفاصيلها، ونقول إن الشعب في ذلك الوقت قد انتصر، بوقفة واحدة ومن وراء أهل القدس كل الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة والخارج، والحقيقة أيضا كل العرب والمسلمين والمسيحيين وقفوا وراءهم فانتصروا.

والآن هذه المظاهرة العظيمة هي رد، وما أسرع الرد على أولئك الذين يقولون إن القدس لهذه الجهة وتلك، كلا إنها عربية إسلامية ومسيحية وهذا أكبر دليل على ذلك، أنتم اسرعتم بالرد، وهذا الرد السريع العاقل الذي يقول للعالم هذه القدس عاصمة للشعب الفلسطيني وليس لأحد غيره. ومن هنا عندما أعلن أن القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها؛ قلنا كلمة واحدة أنتم نأيتم بأنفسكم أن تكونوا محكمين لقضية فلسطين فابتعدوا عنا، هذا كل ما قلناه لهم، ما دمت بهذا الانحياز والموقف الذي يتخلى ويرفض كل



قرارات الشرعية الدولية منذ عام 47 إلى يومنا هذا ويحكم أفكاره ومصالحه هذا الطرف لم يعد يصلح أن يكون وسيطا.

إضافة إلى ذلك هم لم يخرجوا القدس فقط من الطاولة وإنما أيضا تحدثوا عن الأونرو لإخراج قضية اللاجئين من الطاولة، وطبعا هم السبب الأساس لمشكلة اللاجئين، وقالوا بعدها للاجئين خارج الطاولة ثم تعالوا إلى الطاولة لنتكلم، عن ماذا سنتكلم بعد إخراج القدس واللاجئين من الطاولة؟ لن نتكلم مع أي أحد يخرج اللاجئين من قضايا الحل النهائي. هنالك قضايا نحن موافقون عليها رؤية الدولتين على حدود 1967، القدس الشرقية عاصمة لنا، ونجلس بعد ذلك على الطاولة لنناقش كل القضايا إن شئت فأهلا وسهلا وإن لم تشأ لن نكون معك، نحن أصحاب القرار وهذا القلم هو الذي يوقع، لا أحد يوقع بالنيابة عنا. هنالك أكاذيب يروجون لها وهي أننا نرفض المفاوضات، أنا أتحدى كل إنسان يقول إننا دعينا للمفاوضات ورفضنا ولو مرة واحدة، منذ عام 1993 إلى يومنا هذا، أما أن يقولوا إن الفلسطينيين لا يريدون حضور المفاوضات لذلك نعاقبهم بوقف المساعدات "أقول الله الغني".

نقول للعالم أيدينا ممدودة للسلام ومن خلال المفاوضات، ونحن مع الحرب ضد الإرهاب في كل مكان في العالم ولن نتوقف عن ذلك فمن شاء أن يكون معنا أهلا وسهلا ومن شاء فهو حر.

أحببكم على هذه المظاهرة العظيمة، التي هي رد آخر على أقاويل أخرى وهي أن مجيئكم هنا تطبيع مع إسرائيل، من قال هذا لا أدري، هل أتيتم للتطبيع مع إسرائيل أم جئتم من أجل القدس؟ ليسمع كل من يتحجج أو يبحث عن الأسباب الواهية، حتى لا يأتي إلى القدس ولا يدعم القدس ولا يقدم الدعم المعنوي للقدس ويقول هذا تطبيع.. إن زيارة السجين في القدس ليست كزيارة السجن، وأنتم أتيتم لزيارة السجين ابنكم في القدس الصابر الصامد المرابط. الذي خاطبه الله سبحانه وتعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ". وأعتقد أننا المرابطون أنتم جئتم لدعم المرابطين الصامدين الصابرين فحياكم الله في هذه الخطوة العظيمة التي لا يمكن أن ننساها.



لقد صدر من أجلنا منذ عام 1947 ما يقارب 705 قرارات، وصدر 86 قرارا من مجلس الأمن لم ينفذ قرار واحد حتى الآن، فما فائدة الشرعية الدولية والأمم المتحدة ما دامت إسرائيل فوق القانون مدعومة بالآخرين تقف خارج القانون؟ وهذا ما لا يمكن أن يقبل به العالم.

وحول المصالحة؛ بدأنا مسيرة المصالحة، ومستمرّون فيها أيا كانت العقبات والصعوبات في طريقنا، وأعرف أنها كثيرة، لأنك لا بد أن تتغلب على 10 سنوات من الصعوبات وبالتالي إن لم نتحل بالصبر لا يمكن أن يكون هناك مصالحة، الأبواب مفتوحة سندخل من خلالها وسنستمر في قرع الأبواب لأنها مصلحة وطنية فلسطينية، لأننا مؤمنون ومقتنعون أيضا أنه لا دولة دون غزة ولا دولة في غزة.

أرحب بكم وأحييكم، وأرجو أن تستمر هذه المظاهرة، لنصل إلى الحل السياسي بدعمكم ومساعدتكم ومعونتكم، هذه الخطوة التي قمتم بها كلنا نقدرها ونحترمها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



غزة (فلسطين) - خدمة قدس برس 2018\2\6

كشفت مصادر فلسطينية النقاب عن تشكيل "مجلس إنقاذ مؤقت" لمتابعة شؤون قطاع غزة في ظل تردّي أوضاعه الاقتصادية والإنسانية، وتعثّر تطبيق اتفاق المصالحة الوطنية.

وأوضحت المصادر التي فضّلت عدم الكشف عن هويتها، أن اللجنة التأسيسية للمجلس والمكونة من مجموعة من الشخصيات المهنية والكفاءات الوطنية، اختارت الأكاديمي إبراهيم حبيب الخبير في شؤون الأمن القومي، لرئاسة المجلس.

وأضافت في حديث لـ "قدس برس"، "سيتم قريباً عقد المجلس بمشاركة كافة القوى الحية في المجتمع الفلسطيني من فصائل ومؤسسات مجتمع مدني وجهاء ومخاتير وشباب وامرأة وعمال، لاعتماد تشكيل المجلس والإعلان عنه بشكل رسمي، وسيتم تشكيل لجنة استشارية لتقديم النصح والمشورة له".

وفي حديث لـ "قدس برس"، قال إبراهيم حبيب الذي تم اختياره لرئاسة المجلس "في ظل استمرار العقوبات على غزة وتلكؤ حكومة الوفاق في استلام مهامها كاملة، تم تشكيل مجلس إنقاذ وطني مؤقت لمدة عام لتسيير العمل الحكومي في القطاع بما فيه الملف الاقتصادي للإنفاق على القطاعات المُختلفة من خلال استلام الجباية الداخلية والخارجية عبر المعابر، إضافة إلى التبرعات والمنح الخارجية، كما يجب العمل على تخفيض النفقات الحكومية وإشراك القطاع الخاص".

واعتبر حبيب، أن إنشاء مجلس الإنقاذ يأتي في إطار البحث عن حلول مؤقتة لأزمات القطاع، إلى حين إقدام السلطة الفلسطينية وحكومة التوافق الوطني على تحمل كامل مسؤولياتها تجاه غزة.

وأكد على أن "مجلس الإنقاذ" لن يقوم بدور بديل عن السلطة الفلسطينية، مسيراً إلى أن التبعية القانونية للمجلس تبقى بيد السلطة.

وأوضح أن المجلس يمتلك رؤية شاملة للتعامل مع أزمات قطاع غزة، ولديه خطط فعاليات كبيرة بهذا الشأن، و كما أنه سيشكل حالة إنقاذ للجميع؛ بما فيها السلطة والفصائل، وفق قوله.



وأضاف "ما دفعنا للقيام بهذه الخطوة وتقديم مبادرة الانقاذ لكافة الجهات هو تلاشي آمال الفلسطينيين في إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية بعد توقيع اتفاق المصالحة الأخيرة في القاهرة في الثاني عشر من تشرين أول/ أكتوبر الماضي، خصوصاً بعد اشتداد وطأة الحصار على قطاع غزة، وهو ما يُنذر بحالة انهيار اقتصادي متوقعة خلال الأشهر القليلة القادمة، وما سيتبعه من تداعيات أمنية واجتماعية ووطنية خطيرة".

ورأى حبيب، أن "عجز حركتي فتح وحماس في إتمام المصالحة وعدم تحمّل حكومة الوفاق لكامل مسؤولياتها في القطاع، نتيجة لعوامل داخلية وضغوط خارجية، ستُعجّل من انهيار القطاع"، وفق قوله.

وكشف انه تم وضع كافة الجهات الفلسطينية من فصائل وأحزاب وشخصيات في صورة هذا المجلس وتم رفع مبادرة الإنقاذ لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

وتقرض إسرائيل على قطاع غزة حصاراً مشدداً منذ 11 عامًا، حيث تغلق كافة المعابر والمنافذ الحدودية التي تصل غزة بالعالم الخارجي عبر مصر أو الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، باستثناء فتحها بشكل جزئي لدخول بعض البضائع والمسافرين.



غزة - أشرف مطر ومحمد جمال الشرق القطرية 2018\2\7

أدانت الحكومة الفلسطينية، في اجتماعها الأسبوعي برئاسة د. رامي الحمد الله، قرار وزارة المالية الأمريكية بإدراج رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية على قائمة الإرهاب، واعتبر المجلس أن هذا القرار يوفر لإسرائيل غطاءً لاستمرار جرائمها بحق أبناء شعبنا وقيادته، في الوقت الذي تصمت فيه الإدارة الأمريكية عن إرهاب الدولة المنظم الذي تمارسه قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين بتعليمات رسمية وتشجيع من الحكومة الإسرائيلية.

وأدان المجلس الاقتحامات اليومية لجيش الاحتلال، واستباحته للمدن والقرى والمخيمات، والتي كان آخرها الحملة الوحشية التي طالت جنين وبلداتها ومخيمها الصامد، والتي أقدمت خلالها على هدم البيوت واعتقال العشرات، وإصابة العديد من أبناء شعبنا، الأمر الذي يتطلب سرعة توفير الحماية الدولية أمام هذه الجرائم.



النعامي نت 2018\2\7

الشماتة الصهيونية باستشهاد البطل أحمد جرار مضللة وتخفي قدرا هائلا من الغيظ والحسرة، تتجنب القيادات الصهيونية التعبير عنها. جهاد أحمد واستشهاده يمثل دليلا آخر على بؤس الرهان الصهيوني على إمكانية أن يتطبع الشعب الفلسطيني مع الاحتلال.

يروى الشاعر الصهيوني حاييم غوري أن رئيس الوزراء الصهيوني الأول دفيد بن غوريون، عندما كان أمينا عاما لحزب مباي عام 1935 قلق كثيرا بعدما علم باستشهاد الشيخ عز الدين القسام. وحسب ما روى غوري فقد حذر بن غوريون أعضاء تنفيذية حزبه في حينه بأن استشهاد القسام يمثل "أعظم فعل أخلاقي أقدم عليه العرب حتى الآن، فأن يضحي قائد بروحه في سبيل هدف يناضل من أجله يعني أننا سنكون على موعد مع كثيرين سيسرون على طريقه في المستقبل".

صدق الصهيوني وهو كذوب، فجهاد شعب فلسطين ونضاله، الذي أطلقه القسام وواصله أحمد جرار لن يتوقف إلا بالتخلص من الاحتلال.

يروى الشاعر الصهيوني حاييم غوري أن دفيد بن غوريون، عندما كان أمينا عاما لحزب مباي عام 1935 اعتبر استشهاد الشيخ عز الدين القسام "أعظم فعل أخلاقي أقدم عليه العرب حتى الآن، فأن يضحي قائد بروحه في سبيل هدف يناضل من أجله يعني أننا سنكون على موعد مع كثيرين سيسرون على طريقه في المستقبل".

تم بحمد الله

